

Distr.: Limited
16 October 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٣ (ج) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية

أخرى: تنمية الموارد البشرية

إكوادور*: مشروع قرار

تنمية الموارد البشرية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٢١١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١٨٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٠٧/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢١١/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٠٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢١٨/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢١٧/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢٢٨/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٢٠/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنقذ من تلك الأهداف،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.



وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب بنجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عقد في كيتو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦،

وإذ تؤكد أن تنمية الموارد البشرية تكمن في صميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأن الصحة والتعليم أساس تنمية الموارد البشرية،

وإذ تؤكد أيضا أن تنمية الموارد البشرية أمر حيوي في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وإلى زيادة الفرص المتاحة للأشخاص، وبخاصة الفئات الأكثر ضعفا من السكان،

وإذ ترحب بالجهود الكبيرة التي بذلت على مر السنين، وتسلم مع ذلك بأن العديد من البلدان لا يزال يواجه تحديات هائلة في تنمية مجموعة كافية من الموارد البشرية قادرة على تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وأن صياغة استراتيجيات فعالة للموارد البشرية وتنفيذها يتطلبان في كثير من الأحيان موارد وقدرات ليست متاحة دوما في البلدان النامية، وإذ تقر أيضا بالحاجة إلى إيجاد سبل جديدة للتعامل مع تنمية الموارد البشرية،

وإذ تؤكد أن تنمية الموارد البشرية، بالنظر إلى التحديات العالمية الراهنة، بما فيها الآثار السلبية المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في التنمية خاصة، ورغم وجود دلائل تشير إلى انتعاش هش ومتفاوت، قد أصبحت أكثر أهمية لمعالجة الآثار السلبية المترتبة على الأزمة العالمية وإرساء أسس نمو وانتعاش مطردين يشملان الجميع ويقومان على الإنصاف،

وإذ تؤكد أيضا أن تغير المناخ هو تحدّي إنمائي هام، وأن تحسين القدرات التعليمية والمؤسسية من أجل التعامل مع تغير المناخ يرتبط ارتباطا وثيقا بالجهود المتعلقة بتنمية الموارد البشرية لكفالة أن يحيا الناس حياة ينعمون فيها بالصحة والرخاء،

وإذ تقر بأن منافع تنمية الموارد البشرية يمكن أن تتحقق على أفضل وجه في بيئات وطنية ودولية تدعم تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة والحصول على التعليم وعدم التمييز وهيئة مناخا مؤاتيا لإيجاد فرص العمل،

وإذ تقر أيضا بأنه على الرغم من وجود دلائل تشير إلى انتعاش هش ومتفاوت، فإن الآثار السلبية المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في التنمية خاصة، لا تزال تضعف قدرة العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على مواجهة التحديات التي تقف في طريق تنمية الموارد البشرية والتصدي لها، وعلى صياغة وتنفيذ استراتيجيات فعالة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تعترف بأهمية العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية وبضرورة التصدي للتحديات والفرص التي تطرحها الهجرة أمام البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد، وإذ تسلّم بأن الهجرة تحقق منافع للمجتمع العالمي كما تطرح أمامه تحديات، وإذ تؤكد أن هجرة الكفاءات لا تزال تمثل مشكلة حادة في كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مما يقوض الجهود المبذولة في مجال تنمية الموارد البشرية،

وإذ تقر بالحاجة إلى موازنة نظم العلوم والمعارف التكنولوجية والابتكارات مع أهداف التنمية الوطنية، وجعلها متكاملة تماما مع الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الموارد البشرية واحتياجات العمالة والقضاء على الفقر، ودعمها بأطر مؤسسية وسياساتية مناسبة، مما يفضي إلى إحداث تحولات إيجابية في حياة الناس،

وإذ تعترف بضرورة أن تراعي سياسات العلوم والمعارف التكنولوجية والابتكارات ما يطبع اقتصاد البلدان النامية من سمات خاصة، بما في ذلك حجم القطاع التقليدي، وأهمية معارف الشعوب الأصلية، وقلة العمالة الماهرة ورأس المال، وضعف البنية التحتية وعدم كفاية الأطر المؤسسية، من أجل استنباط الحلول التي تتصدى للتحديات الخاصة التي تصادفها تلك البلدان وتعزيز أوجه التآزر بين العلوم والتكنولوجيات الحديثة ومعارف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية،

وإذ تؤكد أن التغيرات والتطورات التكنولوجية المتسارعة في ميادين من قبيل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والتحكم الآلي وتكنولوجيا الآلات المتناهية الصغر والطباعة ثلاثية الأبعاد وعلم الوراثة والتكنولوجيا الأحيائية، تتسع بوتيرة متزايدة وتؤثر في عالم العمل، وأن تنمية الموارد البشرية تحتاج إلى أن تجاري تلك التطورات،

وإذ تؤكد أيضا ضرورة إيلاء اهتمام متجدد لآثار التطورات التكنولوجية والعلمية في مجال تنمية الموارد البشرية ووضع استراتيجيات والقيام باستثمارات استباقية من أجل التنمية الشاملة للموارد البشرية، تستند إلى أطر معيارية وطنية تتصدى للمسائل المستجدة في مستقبل العمل والتعليم والتدريب،

وإذ تؤكد من جديد أن المساواة بين الجنسين أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، وأن الاستثمار في تنمية المرأة والفتاة له أثر مضاعف، وبخاصة في الإنتاجية والكفاءة والنمو الاقتصادي المطرد في جميع قطاعات الاقتصاد، ولا سيما في مجالات رئيسية مثل الزراعة والصناعة والخدمات،

وإذ تقر بأن التعليم هو العامل الرئيسي في تعزيز تنمية الطاقات البشرية والمساواة والتفاهم بين الشعوب وفي الحفاظ على النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، وإذ تقر أيضا بأن تحقيق تلك الغايات يقتضي إتاحة التعليم الجيد للجميع، بما يشمل الشعوب الأصلية والفتيات والنساء وسكان الريف والأشخاص ذوي الإعاقة،

وإذ تؤكد المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق الحكومات من حيث وضع سياسات مناسبة لتنمية الموارد البشرية وتنفيذها، وضرورة مواصلة الدعم المقدم من المجتمع الدولي للجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية،

وإذ تؤكد أيضا أهمية شمول الجميع داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وضرورة عدم ترك أي بلد ولا أي أحد خلف الركب في تنفيذ هذا القرار،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام^(١)؛

٢ - **تهيب** بالدول أن تضع تنمية الموارد البشرية في صلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن تضع استراتيجيات على المدى القصير والمتوسط والطويل لتعزيز قدرات مواردها البشرية بفعالية، حيث إن القوى العاملة التي تتمتع بالقدر الكافي من التعليم والمهارة والصحة والكفاءة والقدرة الإنتاجية والمرونة هي الأساس لتحقيق نمو وتنمية اقتصاديين مطردين يشملان الجميع ويقومان على الإنصاف؛

٣ - **تؤكد** ضرورة أن تشدد الدول على تنمية الموارد البشرية وتدمجها في استراتيجيات التنمية الوطنية، بما فيها السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من أجل التصدي للتحديات الهيكلية المتعددة الأبعاد التي تعترض تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية، وكفالة مراعاة جميع الجهات المعنية بالتنمية الوطنية للآثار المترتبة على تنمية الموارد البشرية؛

٤ - **تقر** بأن النهج الشاملة المتبعة في تنمية الموارد البشرية التي تعالج مسألة القضاء على الفقر وتستحدث قوة عاملة ماهرة تنسم أيضا بأهمية بالغة في الحد من البطالة وهجرة الكفاءات وفي التشجيع على تحقيق قدر أكبر من الاندماج الاجتماعي؛

٥ - **تقر أيضا** بأن مستقبل العمل، بالشكل الذي يضيفه عليه التقدم العلمي والتكنولوجي، يتطلب الانتقال إلى مفهوم التعلم مدى الحياة والأخذ في مجالي التعليم والتدريب بنهج تنسم بالشمول وتغطي دورة الحياة، وأن التكيف والرغبة في تجديد المهارات في عالم العمل الذي يشهد تغيرات أسرع من أي وقت مضى، عنصر رئيسي في اكتساب القدرة على مجاراة اتجاهات الاقتصاد العالمي؛

٦ - **تشجع** الدول والقطاع الخاص وغيرهما من الجهات المعنية على اتخاذ الخطوات المناسبة، وفق خططها وسياساتها، لمساعدة الأشخاص على القيام باختيارات سديدة في ميادين التعليم والتدريب والمسارات الوظيفية، وعلى وضع نظام تعليمي وتدريب متكامل رفيع الجودة، يستجيب للاحتياجات المتغيرة باستمرار، وتشجيع مبادرات التنويه بأرباب العمل والتطوير الوظيفي استنادا إلى المهارات والافتقار المهني، والترويج لثقافة تدعم التعلم مدى الحياة ومُجُلُّه، بغية مدِّ جميع الأشخاص بفرص تحقيق كامل إمكاناتهم مدى الحياة، بغض النظر عن منطلقاتهم، بحيث يسهم ذلك في تحسين حظوظهم في مزاولة وظائف تظل مصدر كسب لهم، وتدعو إلى تزويد البلدان النامية في هذا الصدد بدعم أكثر فعالية، بما في ذلك من قبل منظومة الأمم المتحدة؛

٧ - **تشجع** الدول على اعتماد وتنفيذ استراتيجيات شاملة لتنمية الموارد البشرية مبنية على أهداف التنمية الوطنية التي تكفل وجود صلة متينة بين المساواة والتعليم والتدريب والعمالة، وتساعد على الحفاظ على قوة عاملة منتجة وتنافسية تستجيب لاحتياجات الاقتصاد؛

(١) A/72/292.

٨ - **تؤكد** أن سياسات تنمية الموارد البشرية ينبغي أن تركز على دعم نشوء مجموعة واسعة ومرنة بما فيه الكفاية من الموارد البشرية الماهرة، وخاصة من بين النساء والشباب، لدعم جميع قطاعات الاقتصاد، وأن تكون متوافقة مع الاحتياجات من القوة العاملة في الحاضر والمستقبل، وهو ما يتطلب تعاقبا جيدا في توظيف الاستثمارات في التعليم الأساسي والتدريب المهني والتدريب أثناء العمل وفي تعليم أكثر تقدما في مجالات الإدارة والهندسة والعلوم لزيادة المعارف المتعارف التكنولوجية التي يمكن أن تستوعبها نظم الابتكارات الوطنية؛

٩ - **تشدد** على ضرورة أن تعتمد الدول نهجا وآليات شاملة لعدة قطاعات لتحديد الاحتياجات في مجال تنمية الموارد البشرية في الأجلين المتوسط والطويل لجميع قطاعات الاقتصاد، وأن تضع وتنفذ سياسات وبرامج لتلبية تلك الاحتياجات؛

١٠ - **تقرر** بأن وضع استراتيجيات شاملة ومرنة في مجالات العلوم والمعارف التكنولوجية والابتكار تشمل جميع قطاعات الاقتصاد شرط بالغ الأهمية لضمان توافر مهارات تتناسب مع متطلبات سوق العمالة وتكون جاهزة للتكيف مع المشهد التكنولوجي المتطور باستمرار والاستفادة منه؛

١١ - **تشدد** على أن نهج العلوم والمعارف التكنولوجية والابتكار وتنمية الموارد البشرية، عندما يعزز بعضها بعضا، يمكن أن تؤدي إلى دورة حميدة من النمو الاقتصادي والتقدم البشري والتنمية المستدامة؛

١٢ - **تشدد أيضا** على أهمية تعلم مهارات بسرعة أكبر في سياق التقدم التكنولوجي المتسارع، ومن ثم تؤكد ضرورة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ومهارات التعلم مدى الحياة، بسبل منها زيادة الاستثمار في تدريب المعلمين وتحسين إمكانية الاستفادة من موارد التعلم الرقمي، ولا سيما في البلدان النامية؛

١٣ - **تؤكد** ضرورة أن يشكل الاستثمار في تنمية الموارد البشرية جزءا لا يتجزأ من السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتدعو في هذا الصدد إلى اعتماد سياسات لتيسير الاستثمار الذي يركز على البنى التحتية المادية والاجتماعية ويشمل التعليم، ولا سيما الارتقاء بالمهارات والتدريب المهني في مجالات من قبيل العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك في تنمية القدرات والصحة والتنمية المستدامة؛

١٤ - **تشجع** الدول على القيام، عند الاقتضاء، بمواصلة تعزيز نظم الحماية الاجتماعية الشاملة واعتماد سياسات تعزز شبكات الأمان القائمة وتحمي الفئات الضعيفة، واتخاذ إجراءات مناسبة أخرى تشمل تعزيز الاستهلاك والإنتاج على الصعيد المحلي، وتقرر بأن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية التي تتحدد وفقا للأولويات الوطنية والظروف الفردية للدول يمكن أن توفر نهجا هيكلية للتصدي للفقير والضعف ويمكن أن تسهم إلى حد كبير في نجاح استراتيجيات تنمية الموارد البشرية، وتعترف في هذا الصدد بأن العديد من البلدان النامية تنقصها الموارد المالية والقدرات اللازمة لتنفيذ مثل هذه التدابير المعاكسة للدورة الاقتصادية، وتقرر في هذا السياق بضرورة التعبئة المتواصلة لموارد إضافية على الصعيدين المحلي والدولي، حسب الاقتضاء؛

١٥ - تشجع الدول على النظر في وضع سياسات تتفق مع إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومع التزاماتها بموجب اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة بالموضوع التي صدقت عليها، وتشير إلى أهمية توفير العمل اللائق للجميع وإيجاد مزيد من فرص العمل اللائق بوسائل منها اتخاذ تدابير تهدف إلى ضمان الصحة والسلامة المهنتين ومن خلال إقامة علاقات عمل قوامها الحوار الاجتماعي الفعال؛

١٦ - تحث الأمم المتحدة على تكثيف الدعم المقدم إلى الدول من أجل التنفيذ الكامل للخطة الحضرية الجديدة، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المنعقد في كيتو في عام ٢٠١٦^(٢)؛

١٧ - تؤكد ضرورة أن تشمل استراتيجيات تنمية الموارد البشرية على تدابير ترمي إلى الحد من البطالة والعمالة الناقصة في أوساط الشباب والشابات والعاطلين عن العمل لمدة طويلة الذين تضرروا أكثر من غيرهم من بقاء الانتعاش في توفير فرص العمل، وإدماج الموارد البشرية التي لا تستخدم بالقدر الكافي في سوق العمل من خلال اتباع سياسات تعزز تنمية المهارات وزيادة الإنتاجية وبذل جهود لتذليل العقبات التي تواجه العمالة، بما في ذلك الحواجز الجنسانية، بوسائل منها توفير حوافز، حسب الاقتضاء، لاستخدام عمال شباب واستبقائهم وتزويدهم بأدوات جديدة، ومساعدتهم على إيجاد فرص العمل ومواءمة مهاراتهم مع متطلبات الوظائف، وتزويدهم بالتدريب المهني والتدريب أثناء العمل، وتشجيع مباشرة الشباب للأعمال الحرة، في جملة أمور أخرى، مع الإشارة، في هذا الصدد، إلى النداء الذي وجهه مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠١٢ من أجل اتخاذ إجراءات في هذا الشأن؛

١٨ - تؤكد أيضا ضرورة قيام الدول باستبقاء الموارد البشرية الوطنية ومواصلة تعزيزها من خلال تعزيز الانتعاش الحافل بفرص العمل وتشجيع العمل اللائق، بوسائل منها اعتماد سياسات وحوافز لتحسين إنتاجية العمل وحفز الاستثمار الخاص ومباشرة الأعمال الحرة وتعزيز دور إدارة العمالة ومؤسسات العمل في إيجاد فرص العمل ومعالجة الفجوة في الأجور بين الجنسين والحد من التفرقة المهنية وزيادة مشاركة الفئات الضعيفة، بمن فيهم العاملون في القطاعات غير النظامية؛

١٩ - تشدد على ضرورة معالجة أوجه الترابط في ما بين تنمية الموارد البشرية، والطاقة والأمن الغذائي، والزراعة والتنمية الريفية، وتشجع الدول على تعزيز القدرات في مجال الزراعة والتنمية الريفية؛

٢٠ - تشجع الدول على اعتماد وتنفيذ سياسات تنمية الموارد البشرية التي تخلق قدرات دينامية ومهارات أساسية لتطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا وتيسير الوصول إليها وتطبيقها، وترحب بإنشاء آلية تيسير التكنولوجيا التي نصت عليها خطة عمل أديس أبابا^(٣) بناء على التعاون بين طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة، تشمل الدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية وهيئات الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى، من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

(٢) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

(٣) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق، الفقرة ١٢٣.

٢١ - **تؤكد** أن التنمية المستدامة رهينة بعدة أمور من بينها الموارد البشرية العفية، وتهيب بالدول أن تواصل جهودها الرامية إلى تعزيز النظم الصحية الوطنية، وتحث على زيادة تعزيز التعاون الدولي في مجال الصحة بعدة وسائل منها النظر في تعزيز التغطية الصحية الشاملة للجميع وتبادل أفضل الممارسات في مجالات تعزيز النظم الصحية والحصول على الأدوية وتدريب العاملين في المجال الصحي ونقل التكنولوجيا وإنتاج أدوية ميسورة التكلفة وأمونة وفعالة وذات نوعية جيدة، وتؤكد في هذا الصدد ضرورة زيادة إمكانية التنبؤ بالتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، وبخاصة التمويل الخارجي، ومواءمتهما على نحو أفضل مع الأولويات الوطنية وتوجيههما إلى البلدان المستفيدة بسبل تعزز النظم الصحية الوطنية؛

٢٢ - **تهيب** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة، أن يقدم الدعم لجهود البلدان النامية الرامية إلى التصدي للآثار السلبية لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى، ولا سيما في أفريقيا، والرامية كذلك إلى الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، التي تمثل تحدياً ذا أبعاد وبائية، وآثار تلك الأمراض في الموارد البشرية؛

٢٣ - **تهيب** بكيانات الأمم المتحدة المعنية أن تدعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء القدرات المؤسسية لتلبية الاحتياجات الوطنية على المدى البعيد في مجال تنمية الموارد البشرية بالإضافة إلى توفير التدريب للأفراد؛

٢٤ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الموارد البشرية، وتشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك القطاع الخاص والجهات الفاعلة المعنية في المجتمع المدني، على توفير وتعبئة الموارد المالية وبناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا بناء على شروط متفق عليها، وتوفير الخبرات الفنية من جميع المصادر، حسب المتاح؛

٢٥ - **تدعو** إلى اتخاذ خطوات لإدماج المنظور الجنساني في تنمية الموارد البشرية بوسائل منها السياسات والاستراتيجيات والإجراءات المحددة الأهداف الرامية إلى تعزيز قدرات المرأة وإمكانية ممارستها للأنشطة الإنتاجية، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة كفالة المشاركة الكاملة للمرأة في صياغة وتنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات والإجراءات؛

٢٦ - **تؤكد** أهمية مساهمات القطاعين العام والخاص في تلبية الاحتياجات التدريبية والتعليمية على الصعيد الوطني لدعم كفاءة أداء المؤسسات والاستجابة لاحتياجات اقتصاد سريع التغير، وتشجع على تحقيق التكامل بين هذه المساهمات، بطرق منها زيادة استخدام شراكات وحوافز القطاعين العام والخاص؛

٢٧ - **تدعو** إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي توالي أولوية عالية لتحسين وتوسيع نطاق محو الأمية، فضلاً عن الكفاءة العلمية، بطرق منها توفير التعليم العالي والفني - المهني وتعليم الكبار، وتؤكد ضرورة أن يتمكن الأطفال في كل مكان، الذكور منهم والإناث، بحلول عام ٢٠٣٠، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي والالتحاق بجميع مراحل التعليم على قدم المساواة؛

٢٨ - تشجع الحكومات على النظر في اتخاذ تدابير مناسبة على الصعيد الوطني من قبيل الارتقاء بالمهارات البشرية ومواءمة نظم التعليم والتدريب على نحو أفضل مع احتياجات سوق العمل وتقوية مؤسسات العمل ولوائحها بهدف تمكينها من التكيف في فترات الانكماش الاقتصادي؛

٢٩ - تشجع البلدان على اتخاذ تدابير ترمي إلى النهوض بالانتعاش الحافل بفرص العمل، أو النظر في تعزيز هذه التدابير، بسبل منها مثلا وضع سياسات وحوافز لزيادة إنتاجية العمال وحفز الاستثمار الخاص، إضافة إلى الجهود الرامية إلى خفض العجز في الميزانية في الأجل الطويل، حسب الاقتضاء؛

٣٠ - تشجع الجهود التي تبذلها الدول والمجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز اتباع نهج متوازن ومتسق وشامل لإزاء الهجرة الدولية والتنمية، وبخاصة عن طريق إقامة الشراكات وكفالة اتخاذ إجراءات منسقة لتنمية القدرات، بما في ذلك القدرات اللازمة لإدارة الهجرة، وتكرار التأكيد في هذا الصدد على ضرورة النظر في اتخاذ تدابير مبتكرة للاستفادة إلى أقصى حد من الهجرة مع التقليل في الوقت نفسه إلى أدنى حد من الآثار السلبية المترتبة على هجرة العمال من ذوي المهارات العالية ومن ذوي المهارات المتدنية على حد سواء من البلدان النامية؛

٣١ - تشجع الدول على إيلاء الاعتبار المناسب لوضع استراتيجيات لتنمية الموارد البشرية لدى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٤)؛

٣٢ - تدعو المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، كل في نطاق ولايته وموارده، إلى كفالة ألا يترك أي بلد ولا أي أحد خلف الركب في تنفيذ هذا القرار؛

٣٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والسبعين البند الفرعي المعنون "تنمية الموارد البشرية" في إطار البند المعنون "القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى".

(٤) القرار ١/٧٠.